المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/02/2014

الشراكة الملغومة

وصفت الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، اتفاق الشراكة السياسية من أجل ضبط الهجرة والتنقل الموقع بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال شهر يونيو الماضي باللوكسمبورغ ، بالشراكة الملغومة لكونها تركز على تعزيز وسائل وإجراءات مواجهة الهجرة غير الشرعية والشبكات العابرة للحدود التي تنشط في مجال الاتجار في البشر، وتحيل على السلطات المغربية القيام بمهمة الدركي لحماية ومراقبة الحدود الخارجية لدول الاتحاد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين .

وأوضحت الشبكة، في وثيقة أصدرتها الأسبوع الماضي ، ضمنتها تحليلا لمقتضيات اتفاق شراكة التنقل المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوربي وتسع بلدان من أعضائه، بتاريخ 7 يونيو 2013، أن إعلان شراكة التنقل لا تترتب عنه أية التزامات قانونية مجبرة للأطراف المعنية، حيث يعتمد تنفيذه فقط على حسن إرادة الإتحاد الأوربي ودوله الأعضاء والمغرب، مسجلة أن الإعلان يخصص مكانة مهمة لمسألة تعزيز أدوات مواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث التزم الطرفان بالتوقيع في القريب العاجل على اتفاق بإعادة قبول المغرب لمواطنين مغاربة أو من بلدان ثالثة خاصة منهم الأفارقة المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، المتواجدين في وضعية غير شرعية في الإتحاد الأوروبي ، وكذا الالتزام بإبرام اتفاقية عمل بين المغرب والوكالة الأوربية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد المسماة «فرونتكس».

واعتبرت الشبكة أن وضع أجهزة لمراقبة الحدود يخدم الطرف الأوربي على اعتبار أن ذلك يهدف أساسا إلى منع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى الحدود الأوروبية، مبرزة أن مثل هذه التدابير تعد بمثابة تراجع للدول الموقعة على الإعلان عن التزاماتها الدولية، وهي تمس بذلك بالحقوق والمبادئ الأساسية والتي من بينها مبدأ عدم الإبعاد التعسفي، وحق طلب اللجوء، وحق كل شخص في مغادرة أي بلد بما فيه بلده الأصلي، وهي المبادئ التي مافتئ يذكر بها المجلس الأوربي.

ونبهت الشبكة إلى منطق المانح المنتفع الذي يستشف من إعلان الشراكة في إشارة إلى الاتحاد الأوربي وأعضائه، حيث أن مجمل الاقتراحات التي تضمنها الاتفاق تعكس مصالح الإتحاد بتسهيل الدخول والإقامة على ترابها لذوي الكفاءات فقط،في حين، أن الاهتمام بمسألة تحسين ظروف المهاجرين واللاجئين ضعيف جدا.

واستنكرت في هذا الصدد منطق ممارسة المساومة الذي تحكم في صياغة الإعلان ، الذي تضمن 46 محورا ينقسم إلى أربع أولويات، وهو الإعلان الذي فرضه سياق الربيع العربي حيث قررت المفوضية الأوربية، إطلاق حوار جديد حول الهجرة والتنقل والأمن بين الاتحاد وجيرانه في الجنوب، حيث تنص مقتضيات اتفاق الشراكة على أن الاتحاد يسلم الإعانة الاقتصادية ويقدم تسهيلات التأشيرة مقابل مراقبة تدفق الهجرة، من طرف المغرب، على أن الأولويات العملية الأربع تتمثل في التنقل والهجرة الشرعية والاندماج، ومواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وإدارة الحدود، والهجرة والتنمية والحماية الدولية.

هذا ودعت الشبكة بهذا الخصوص الجانبين إلى تحويل التزاماتهما لصالح دعم وحماية حقوق الإنسان وتشجيع تنقل فعلي يضمن حرية جميع المواطنين المغاربة في القيام بذلك، والعمل على الاحترام المطلق لحقوق المهاجرين واللاجئين، وإلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني خاصة منها التي تنشط في مجال حماية ومساعدة المهاجرين، لوضع شراكة التنقل.

وتضمنت الوثيقة توصيات إلى الجانب الأوربي وأخرى خاصة بالمغرب، حيث طالت دول الاتحاد بإصلاح جذري لسياستها المتعلقة بالهجرة والتي تتركز حاليا على المقاربة الأمنية ومراقبة حركات الهجرة خارج حدودها، والعمل بدل ذلك على وضع سياسات لدعم وحماية حقوق الإنسان على ترابها وفي بلدان ثالثة، فيما دعت المغرب إلى تطبيق كامل لتوصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في نطاق الإصلاحات الجارية من أجل سياسة لجوء وهجرة تتطابق والقانون الدولي وضمانات حقوق المهاجرين واللاجئين.

http://bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=40436:2014-02-18-12-16-21&catid=98:2010-06-10-10-18-26&Itemid=169

الشراكة الملغومة

وصفت الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، اتفاق الشراكة السياسية من أجل ضبط الهجرة والتنقل الموقع بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال شهر يونيو الماضي باللوكسمبورغ ، بالشراكة الملغومة لكونها تركز على تعزيز وسائل وإجراءات مواجهة الهجرة غير الشرعية والشبكات العابرة للحدود التي تنشط في مجال الاتجار في البشر، وتحيل على السلطات المغربية القيام بمهمة الدركي لحماية ومراقبة الحدود الخارجية لدول الاتحاد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين .

وأوضحت الشبكة، في وثيقة أصدرتها الأسبوع الماضي ، ضمنتها تحليلا لمقتضيات اتفاق شراكة التنقل المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوربي وتسع بلدان من أعضائه، بتاريخ 7 يونيو 2013، أن إعلان شراكة التنقل لا تترتب عنه أية التزامات قانونية مجبرة للأطراف المعنية، حيث يعتمد تنفيذه فقط على حسن إرادة الإتحاد الأوربي ودوله الأعضاء والمغرب، مسجلة أن الإعلان يخصص مكانة مهمة لمسألة تعزيز أدوات مواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث التزم الطرفان بالتوقيع في القريب العاجل على اتفاق بإعادة قبول المغرب لمواطنين مغاربة أو من بلدان ثالثة خاصة منهم الأفارقة المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، المتواجدين في وضعية غير شرعية في الإتحاد الأوروبي ، وكذا الالتزام بإبرام اتفاقية عمل بين المغرب والوكالة الأوربية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد المسماة «فرونتكس».

واعتبرت الشبكة أن وضع أجهزة لمراقبة الحدود يخدم الطرف الأوربي على اعتبار أن ذلك يهدف أساسا إلى منع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى الحدود الأوروبية، مبرزة أن مثل هذه التدابير تعد بمثابة تراجع للدول الموقعة على الإعلان عن التزاماتها الدولية، وهي تمس بذلك بالحقوق والمبادئ الأساسية والتي من بينها مبدأ عدم الإبعاد التعسفي، وحق طلب اللجوء، وحق كل شخص في مغادرة أي بلد بما فيه بلده الأصلي، وهي المبادئ التي مافتئ يذكر بها المجلس الأوربي.

ونبهت الشبكة إلى منطق المانح المنتفع الذي يستشف من إعلان الشراكة في إشارة إلى الاتحاد الأوربي وأعضائه، حيث أن مجمل الاقتراحات التي تضمنها الاتفاق تعكس مصالح الإتحاد بتسهيل الدخول والإقامة على ترابها لذوي الكفاءات فقط،في حين، أن الاهتمام بمسألة تحسين ظروف المهاجرين واللاجئين ضعيف جدا.

واستنكرت في هذا الصدد منطق ممارسة المساومة الذي تحكم في صياغة الإعلان ، الذي تضمن 46 محورا ينقسم إلى أربع أولويات، وهو الإعلان الذي فرضه سياق الربيع العربي حيث قررت المفوضية الأوربية، إطلاق حوار جديد حول الهجرة والتنقل والأمن بين الاتحاد وجيرانه في الجنوب، حيث تنص مقتضيات اتفاق الشراكة على أن الاتحاد يسلم الإعانة الاقتصادية ويقدم تسهيلات التأشيرة مقابل مراقبة تدفق الهجرة، من طرف المغرب، على أن الأولويات العملية الأربع تتمثل في التنقل والهجرة الشرعية والاندماج، ومواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وإدارة الحدود، والهجرة والتنمية والحماية الدولية.

هذا ودعت الشبكة بهذا الخصوص الجانبين إلى تحويل التزاماتهما لصالح دعم وحماية حقوق الإنسان وتشجيع تنقل فعلي يضمن حرية جميع المواطنين المغاربة في القيام بذلك، والعمل على الاحترام المطلق لحقوق المهاجرين واللاجئين، وإلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني خاصة منها التي تنشط في مجال حماية ومساعدة المهاجرين، لوضع شراكة التنقل.

وتضمنت الوثيقة توصيات إلى الجانب الأوربي وأخرى خاصة بالمغرب، حيث طالت دول الاتحاد بإصلاح جذري لسياستها المتعلقة بالهجرة والتي تتركز حاليا على المقاربة الأمنية ومراقبة حركات الهجرة خارج حدودها، والعمل بدل ذلك على وضع سياسات لدعم وحماية حقوق الإنسان على ترابها وفي بلدان ثالثة، فيما دعت المغرب إلى تطبيق كامل لتوصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في نطاق الإصلاحات الجارية من أجل سياسة لجوء وهجرة تتطابق والقانون الدولي وضمانات حقوق المهاجرين واللاجئين.

http://bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=40436:2014-02-18-12-16-21&catid=98:2010-06-10-10-18-26&Itemid=169

الطفولة تنخرط وتتفاعل مع أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

S20912

الأطفال في قلب أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الدورة 20 للمعرض الدولي للكتاب والنشر. «حقوقي مستقبلي» شعار رواق المجلس، الذي يشترك فيه مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتدعمه منظمة اليونيسيف. وعلى مدى 4 أيام، قدمت البرمجة المتنوعة والغنية للرواق مجموعة من الأنشطة ذات الطابع التحسيسي والبيداغوجي، والتي تتوزع إلى ورشات التعبير الحر، والعروض المسرحية، و فقرات «الأطفال يناقشون حقوقهم»، «مبادرات مواطنة»، «نقاشات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة».

اللقاء الأول ضمن فقرة «الأطفال يناقشون حقوقهم»، تم تخصيصه لريجينا دي دومينيكيس، ممثلة اليونيسيف بالمغرب، التي آلت إليها مهمة تقريب الناشئة المغربية المحظوظة بحضور لقائها، من اتفاقية حقوق الطفل..

وبأسلوب بيداغوجي وحس تربوي، أجابت ريجين دي دومينيكيس عن مختلف تساؤلات الأطفال المتحلقين حولها وكلهم فضول لمعرفة المزيد عن حقوق الأطفال والاطلاع على الجهود، التي تبذلها اليونيسيف من أجل تعزيز النهوض بحقوق الطفل في مختلف فروعها عبر العالم والبالغ عددها 190 فرعا. ولم تفوت المسؤولة الفرصة لتثمين مبادرة المجلس لتخصيص الأطفال بفرصة التعرف على الحقوق المتصلة بهم ومنحهم الكلمة للتعبير عن احتياجاتهم وانتظاراتهم. وفي هذا السياق، وبعفوية صادقة، أجمل الأطفال المشاركون الحقوق، التي يطمحون إليها ويطمحون إلى الاستفادة منها بشكل عادل، والتي جاءت أساسية، في الحق في التربية والحق في الصحة والحق في المشاركة والحق في الترفيه.

ومن ضمن المسؤولين، الذين التقاهم أطفال المعرض خلال الأيام الأربعة الماضية من عمر التظاهرة الثقافية في إطار فقرة «الأطفال يناقشون حقوقهم»، كان هناك وزير الهجرة أنيس بيرو، ورئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله.

وشهد الرواق، في إطار فقرة «مبادرات مواطنة» تقديم تجارب المجالس المحلية للأطفال والشباب بكل من ورزازات وزاكورة وأصيلة وتطوان التي تضم أطفالا وشبابا منتخبين. وكذا توزيع جوائز مسابقة المهندسين المعماريين الشباب.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

"الأطفال يناقشون حقوقهم" مع رئيس مجلس المستشارين

بيد الله في لقائه مع الأطفال

شكل محور "الأطفال يناقشون حقوقهم" موضوع لقاءين، نظما السبت في إطار الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، مع السيدين محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، وتمحورت أسئلة الأطفال الحاضرين بيد الله واهتماماتهم، بالخصوص، حول وظيفة مجلس المستشارين، وقانونه الداخلي، وصورة البرلماني المغربي في الوجدان العمومي، ومدة ملاءمة القوانين المغربية في مجال حقوق الطفل مع القوانين الدولية.

كما تمحورت هذه الأسئلة والانشغالات حول نظام التعليم "مسار"، ومشاكل الاكتظاظ في الأقسام الدراسية، والإنجازات التي تم تحقيقها في قضية الصحراء المغربية، ووسائل التصدي لمحاولات الخصوم الزج بالأطفال في محاولات المس بالوحدة الترابية للمملكة.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قال السيد بيد الله إن الأسئلة المطروحة كانت عميقة جدا وناضجة، وتبرهن على المشاركة في التفكير واستشراف آفاق المستقبل لما فيه مصلحة المغرب والمغاربة.

وبخصوص الوحدة الترابية للمملكة، أكد بيد الله أن محاولات الخصوم، الذين يستغلون الصغار والكبار ويضخون أموالا ضخمة من أجل تشويه الحقائق وتزييفها "ستبوء بالفشل الذريع"، مؤكدا أنه "لن يصح إلا الصحيح".

وفي الإطار ذاته، صرح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور المغربي أكد على حقوق الأطفال، والمغرب ملزم أن تتطابق قوانينه الوطنية مع القوانين الدولية، مشيرا إلى أن المغرب حقق إنجازات كبيرة في مجالات التمدرس وغيرها إلا أن حقوق الأطفال ما زالت تعرف تحديات من قبيل الهدر المدرسي والإعاقة.

وأضاف اليزمي أن المجلس والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة أعدا برنامجا خاصا تحت شعار "حقوقي مستقبلي"، بهدف منح الكلمة للأطفال من أجل الترافع عن حقوقهم ، وكذا تجميع كل المبادرات الوطنية للدفاع عن هذه الحقوق والسعي إلى تعميم التمدرس والصحة والفنون.

15/2005

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تسليم بطائق التسجيل للمستفيدين الأوائل من عملية تسوية وضعية الأجانب غير القانونيين بعمالة وجدة أنكاد

أعطيت بوجدة مؤخرا، بطائق التسجيل للمستفيدين الأوائل من العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية على صعيد عمالة وجدة أنكاد.

وأشرف على عملية تسليم هذه البطائق (20بطاقة تسجيل)، الكاتب العام لولاية الجهة الشرقية، السيد الحبيب العلمي، بحضور السلطات المحلية والمصالح الأمنية وفعاليات المجتمع المدني.

وأكدت السيدة ماجدولين الحنكوري، القائد بعمالة وجدة أنكاد، في تصريح للصحافة بالمناسبة، أنه من أصل 470ملفا تم إيداعه منذ انطلاق العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب، تمت معالجة 160ملفا من طرف اللجنة المحلية، 52منها تمت الموافقة عليها، و89 ملفا لم تحظ بالموافقة حيث سيتم إرسالها مباشرة إلى اللجنة الوطنية للبت فيها، بينما الباقي في طور الدراسة.

وأشارت إلى أن ملفات طلبات التسوية ال 52Ù التي وافقت عليها اللجنة المحلية، تقدم بها أجانب منحدرون أساسا من دول مالي ونيجيريا وغينيا والكاميرون وبوركينافاصو والسنغال وكوت ديفوار وتونس والجزائر.

من جهته، اعتبر رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فجيج، محمد العمرتي، أن هذه العملية الاستثنائية والمتفردة على الصعيد الإفريقي والعربي والإسلامي، التي تندرج ضمن مقاربة حقوقية وإنسانية تراعي ظروف هذه الفئات التي تعيش في المغرب منذ سنوات عديدة، تشكل في حد ذاتها عملا متميزا بالنظر إلى قصر مدة انطلاق هذه العملية، والتي تقل عن شهر ونصف.

وأضاف أن هذه البطاقة تضمن للمهاجرات والمهاجرين المستفيدين العيش بصفة قانونية في التراب المغربي، و حقوق الادماج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، مبرزا في هذا الصدد التدابير والمجهودات الأخرى التي يجب بذلها لتسهيل إدماج هؤلاء الأجانب في المجتمع المغربي لولوجهم عالم الشغل والخدمات الصحية والسكن والتكوين المهني.

يذكر أن المغرب أطلق، ما بين فاتح يناير المنصرم، عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب تستمر إلى غاية 31دجنبر، وتندرج في إطار التوجيهات الملكية المتعلقة بالسياسة الجديدة للهجرة.

وم ع

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■ شكل محور "الأطفال يناقشون حقوقهم" موضوع لقاءين، نظما نهاية الاسبوع الاخير في إطار الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، مع السيدين محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وتمحورت أسئلة الأطفال الحاضرين للسيد بيد الله واهتماماتهم، بالخصوص، حول وظيفة مجلس المستشارين، وقانونه الداخلي، وصورة البرلماني المغربي في الوجدان العمومي، ومدة ملاءمة القوانين المغربية في مجال حقوق الطفل مع القوانين الدولية.

214755

رسالة الأمة

منح 19 بطاقة اقامة لأجانب بعمالة طنجة أصيلة

963115

■ اشرف والي محمد اليعقوبي على عملية تسليم بطائق الإقامة لأجانب بحضور رؤساء الهيئة الأمنية وممثلي الهيئات الحقوقية والسياسية والجمعيات المهتمة بالهجرة وممثل المجلس الوطني للحقوق الإنسان. وذلك يوم 15 فبراير الجاري، وقد وزعت 19 بطاقة لإقامة استفاد منها اجانب ينتمون الى جنسيات مختلفة منهم، الولايات المتحدة الأمريكية 1، السينغال 2، غينيا 1، توغو1، مالي 2، نيجريا 2، بنين 1، مصر 1، ساحل العاج 1، الفلبين 1، غينيا بيساو 1، انغولا 1، الكاميرون2، جزر القمور1، وكانت عملية تسوية وضعية الأجانب قد انطلقت يوم 2 يناير 2014 على صعيد كافة عمالات وأقاليم المملكة لأستقبال طلبات المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية وقد تمت معالجة 850 طلبا تقدم به مهاجرون غير شرعيين من بينهم 189 امرأة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2 يناير 2014 و15 فبراير الجاري. ويندرج هذا العمل في إطار التوجهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الجديدة للهجرة بالمملكة.

المصطفى بنشريف

ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يحتجون على وقف الحكومة صرف تعويضات عن المرض

الغضب يسود داخل صفوف ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، فبعد إقدام الحكومة على وقف صرف التعويضات عن المرض لفائدتهم، على الرغم من انخراطهم في الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاجتماعي، قرر رفاق مصطفى المانوزي في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف تنظيم وقفات احتجاجية في جميع فروع المنتدى في الـ24من فبراير الجاري دفاعا عن حق الضحايا في التغطية الصحية، في وقت فضل فيه فرع المنتدى بالدار البيضاء، بعد اجتماع له أول أمس، نقل الاحتجاج إلى أمام مقر ولاية المدينة.

رفاق المانوزي، وبعد أن راسلوا عن عجل رئيس الحكومة في الموضوع مؤخرا، ليعبروا له عن غضبهم من هذا الإجراء، الذين يقولون أنه «سيعرض ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان إلى الخطر»، طالبوا ابن كيران خلال اجتماع المكتب التنفيذي للمنتدى المنعقد بمدينة مراكش الأسبوع الماضي، ب«التدخل العاجل للإفراج عن الغلاف المالي المخصص للضحايا وذوي حقوقهم».

، «cnopsضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والمؤمنين لدى الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاجتماعي « والذي يبلغ عددهم حسب إحصائيات **المجلس الوطني لحقوق الانسان** 15538 ضحية، وبعدما استشعروا خطورة قرار الحكومة، فإنهم يرون في الخطوة الحكومية «ضربا لأحد أبرز توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بالتغطية الصحية والإدماج الاجتماعي»، وهو ماحذا بهم إلى الاحتجاج، يقول ادريس جدني أحد المعتقلين السياسيين السابقين « من أجل إثارة الانتباه ودق ناقوس الخطر».

وإذا كان ضحايا «زمن الرصاص»، قد فضلوا اللجوء إلى الاحتجاج بعد أن تراكمت ملفاتهم الصحية لدى مصالح الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاجتماعي، بسبب عدم دفع الحكومة للغلاف المالي المخصص لفائدتهم، فإن هذا «الوضع لايمكن أن نسكت عنه» يقول جدني ، بحكم أن ما تبقى من »الضحايا على قيد الحياة هم من متقدمي السن ويحتاجون إلى مواكبة صحية مستمرة»، يضيف المعتقل السياسي السابق.

وإذا لم يخف ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان استغرابهم من قرار حكومة عبد الإله بن كيران صرف تعويضات المرض، فإن مصدر استغرابهم، هو تناقض قرار الحكومة مع ما نص عليه التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، حيث تساءلوا كيف يعقل أن تضرب الحكومة عرض الحائط بتوصيات هذا التقرير والتي يقولون إنها تعتبر «الرعاية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أولى أولوياتها».

http://www.halapress.com/details-13451.html

الصبار يحمل «أعطاب العدالة» مسؤولية عرقلة حماية الحقوق والحريات بالمغرب

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، إن هناك مطالبات كبرى في اتجاه تكريس السلطة القضائية
قبل أن يضيف «لابد أن أعترف لكم بأننا في لحظة تأخر تاريخية، واليوم لنا فرصة الاستدراك والتدارك». أكد الصبار الذي كان يتحدث، أول أمس، بمدينة الحسيمة في ندوة نظمها المكتب الجهوي لنادي القضاة، هناك إجماع على أن جهاز العدالة يعاني من أعطاب، وأن تشخيص هذه الأعطاب فيها تفاوتات، «لكن التشخيص الدقيق هو الذي يوفر لنا إمكانية إيجاد وصفة شاملة لإصلاح الجهاز»، يقول الصبار.
وكشف نفس المتحدث، أن هناك إرادة سياسية عليا ودستور جديد لأول مرة في تاريخ المغرب يعترف بالقضاء كسلطة، وهي الوثيقة التي تتضمن أيضا مجموعة من الفصول المتعلقة بحماية الحقوق والحريات، تأكدنا اليوم أن أعطاب العدالة شكلت عرقلة أمام تحويل القضاء إلى آلية حمائية حقيقية للحقوق والحريات، وتأكد بأن هذه الأعطاب عاقت بهذا القدر أو ذلك هذه الحماية».
ودعا الصبار لتجاوز هذه العراقيل إلى مراجعة المنظومة التشريعية ببلادنا، سواء المتصلة باستقلال القضاء، أو بإنتاج الأحكام القضائية، معتبرا المعركة اليوم هي «معركة بالنص الدستوري، ووضع قوانين تتلاءم مع النص الدستوري، وتستحضر المنظومة الدولية لحقوق الانسان».
من جانبه، كشف ياسين مخلي، رئيس نادي قضاة المغرب، عن وجود صعوبات تعترض تنزيل الوثيقة الدستورية، وهي صعوبات «جسدت رغبة السلطة التنفيذية في التحكم واستغلال القضاة»، يقول مخلي في كلمة بعثها إلى المشاركين في الندوة، ودعا نفس المتحدث إلى فتح نقاش مجتمعي حقيقي «يعكس العمق التشاركي لاعتباره أحد أهم مقومات البناء الدستوري».
مخلي أشار إلى أن الآليات التي اعتمدتها وزارة العدل خلال الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، تعكس بجلاء أن الوزارة «لم تعتمد الآليات التشاركية، الشيء الذي أثر على جودة الندوات الجهوية والخلاصات المنبثقة عنها، وبعد إعداد الوزارة لمشروعي النصين التنظيميين المتعلقين بالسلطة القضائية سجل النادي العديد من التراجعات الخطيرة».
التراجعات الخطيرة التي قال عنها مخلي بأن المشاريع المؤطرة للسلطة القضائية جاءت بها مشاريع الإصلاح، أكدتها رشيدة أحفوض، رئيسة الجمعية المغربية للقضاة، التي قالت بأن مشروع الإصلاح يحمل العديد من التراجعات الخطيرة، على المكتسبات التي كان يتمتع بها القضاة، غير أن المتحدثة نفسها أقرت بإيجابية خطة الاصلاح التي تضمنت مجموعة من المقتضيات التي تتيح للقضاة الانخراط المباشر في صياغة النص، وبالتالي تمكينهم من آلية تشاركية، تحفظ حقوقهم المهنية، وتضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية، انطلاقا من تنزيل الدستور، خاصة فصله 107 الذي يعتبر الملك هو ضامن استقلال القضاء.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AD%D9%85%D9%84-%C2%AB%D8%A3%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%C2%BB-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/8704#.UwN1ofl_u_s

Aujourd'hui Le Maroc
www

Le wali de la région Tanger-Tétouan, Mohamed El Yaâcoubi, remettant la carte de séjour à l'un des bénéficiaires.

Tanger

Remise des premières cartes de séjour aux sans-papiers

DNCR à Tanger Najat Faïssal
nfaissal@aujourdhui.ma

Les 20 bénéficiaires de la première tranche de cette opération sont issus de 14 pays étrangers, notamment le Mali, la Guinée, le Sénégal, les Etats-Unis ainsi que les Philippines.

Lancée officiellement jeudi 2 janvier à Rabat, la campagne de régularisation des sans-papiers se poursuit de plus belle. A l'instar du reste du Royaume, la wilaya de la région de Tanger-Tétouan a organisé, samedi 15 février, au sein de ses locaux, une cérémonie de remise des premières cartes de séjour aux immigrés en situation illégale. Présidée par le wali Mohamed El Yaâcoubi, cette manifestation s'est distinguée par la présence des responsables de l'opération exceptionnelle de régularisation dans la région, dont les représentants de la société civile et la commission régionale des droits de l'Homme. Constituée en grande majorité de Subsahariens, une vingtaine de sans-papiers ont reçu, lors de cette rencontre, leurs cartes de séjour, et ce dans le cadre de la première tranche de cette campagne. Chacun d'entre eux a répondu aux critères établis, dont la durée de résidence ou l'existence d'un travail rémunéré depuis au moins deux ans. Les bénéficiaires ont souligné l'importance de cette initiative visant à les encourager à mieux s'intégrer dans la société marocaine et mener une vie digne dans leur pays d'accueil. Quant aux acteurs associatifs présents à cette rencontre, ils ont manifesté leur volonté de renforcer leur engagement à aider les immigrés à rompre avec la clandestinité, qui est à l'origine de la recrudescence de la criminalité. D'autant plus que grâce à sa position en tant que lieu de transit vers l'Europe, la région en compte un nombre important, dont une partie a choisi de s'y installer définitivement.

Selon les données communiquées lors de cette rencontre, les 20 bénéficiaires de la première tranche de cette opération sont issus de 14 pays étrangers, notamment le Mali, la Guinée, le Sénégal, le Bénin, la Côte d'Ivoire, la Guinée-Bissau, les Iles Comores, le Cameroun, l'Angola, le Togo, le Nigeria, l'Egypte, les Etats-Unis ainsi que les Philippines. Et comme c'est le cas pour les autres régions au Maroc, celle de Tanger-Tétouan connaît, selon les responsables de ce dossier, une mobilisation de tous les moyens humains et matériels en vue de la réussite de cette campagne.

Il est à préciser que le dépôt de la demande de régularisation de la situation des sans-papiers s'effectue à travers des bureaux des étrangers couvrant les quelque 62 provinces et 17 préfectures.

Promulgation des lois organiques

Une étape charnière pour garantir l'indépendance de la Justice

11899/3

La promulgation des lois organiques constitue une étape charnière pour garantir l'indépendance de la justice et répondre aux dysfonctionnements que connait le pouvoir judiciaire au Maroc, a affirmé, samedi à Al Hoceima le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

«Il y a une forte volonté politique qui aspire à réformer le champ judiciaire au Maroc, comme il y a une nouvelle constitution qui reconnait, pour la première fois, la justice en tant qu'autorité à part entière et qui protège les droits et les libertés», a souligné M. Sebbar lors d'un colloque scientifique sous le thème «l'indépendance du pouvoir judiciaire au Maroc, entre les acquis de la constitution et les projets de lois organiques».

Les dysfonctionnements que connait la justice au Maroc constituent une entrave réelle qui empêche de transformer le pouvoir judiciaire en un mécanisme de protection effective des droits et libertés et en faire un levier de développement et de progrès, a ajouté M. Sebbar, notant qu'on ne peut envisager de solutions à ces dysfonctionnements que dans le cadre de politiques publiques intégrées et la révision du système législatif.

Par ailleurs, M. Sebbar, a souligné la nécessité de prendre en considération les dispositions de la constitution et celles stipulées par les conventions internationales en la matière dans la promulgation des lois organiques relatives à la régulation du pouvoir judiciaire dans le pays.

Pour sa part, le président du bureau régional du club des magistrats du Maroc à Al Hoceima, Cherif El Ghyam, a souligné que cette journée d'étude, qui s'inscrit dans le cadre de la mouvance judiciaire que connait le Maroc et les projets de loi en cours de formulation après le plébiscite de la constitution de 2011, vise à ouvrir un débat public sur l'indépendance du pouvoir judiciaire et la réforme de la justice.Le Club des magistrats du Maroc veut faire porter sa voix à travers la formulation d'une vision globale et consentie en vue de mettre en place une justice citoyenne qui protège les droits publics et individuels, a-t-il dit.

Par ailleurs, le club contribue à ce chantier à travers les colloques, les ateliers et les rencontres avec les associations des droits de l'Homme et tous les intervenants dans le champ de la justice, a poursuivi M.El Ghyam, notant que le rôle des associations professionnelles est de contribuer dans la formulation de ces projets de lois sous forme de recommandations ou de projets qui seront présentés au département gouvernemental de tutelle, au Parlement et à la société civile.

De son côté, Mme Rachida Ahfoud, la présidente de l'Association marocaine des magistrats, a souligné que ces projets de loi contiennent de nombreux points positifs, soulignant, en revanche, que certains textes ne répondent pas aux aspirations des magistrats ce qui nécessite d'engager une nouvelle réflexion à leur sujet. «Cette rencontre constitue une occasion pour appeler toutes les parties concernées, notamment les associations professionnelles des magistrats, pour donner leurs suggestions et contribuer à la formulation de ces projets de lois, et ce, dans le mesure où les magistrats sont les premiers concernés et les mieux placés pour donner leur point de vue», a-t-elle relevé. Au programme de cette rencontre figure une série de thématiques notamment «l'indépendance de la justice, entre les critères internationaux et la constitution», «l'état des lieux et les perspectives de la justice au Maroc à la lumière des projets de loi relatifs au pouvoir judiciaire» et «l'indépendance des avocats. l'une des composantes de l'indépendance de la justice».

Ce colloque est organisé en collaboration avec l'Observatoire national pour l'indépendance du pouvoir judiciaire, le Conseil national des droits de l'Homme et l'Association des jeunes avocats d'Al Hoceima.

Droits de l'Homme

1525511-2

Un rapport américain met en lumière la politique marocaine d'immigration

● Le Département d'État américain sur les droits de l'Homme a finalisé son rapport annuel sur les droits de l'Homme, relatif au Maroc. Il sera publié le 25 février prochain. Le document consacre des passages importants à la politique marocaine en matière d'immigration ainsi qu'à l'amendement de l'article 475 du Code pénal marocain.

● Selon nos sources, le bureau des droits de l'Homme pour la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord du Département d'État américain cite des rapports produits par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et un autre réalisé par l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH).

P. 2

Droits de l'Homme

Un rapport américain met en lumière la politique marocaine d'immigration

Le Département d'État américain sur les droits de l'Homme a finalisé son rapport annuel sur les droits de l'Homme relatif au Maroc. Il sera publié le 25 février. Il consacre des passages à la politique marocaine d'immigration et à l'amendement de l'article 475 du Code pénal marocain.

Les premières informations au sujet du rapport annuel du Département d'État sur les droits de l'Homme commencent à filtrer. En tout cas, nous savons déjà que celui concernant le Maroc sera publié le 25 février prochain. C'est ce que nous apprennent des sources du bureau des droits de l'Homme pour la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord du Département d'État américain, ayant préféré garder l'anonymat. L'annonce qui nous a été faite depuis les États-Unis a été confirmée par d'autres sources à l'ambassade des États-Unis au Maroc. Ainsi, l'on sait que la première ébauche de ce document a été finalisée fin septembre 2012. Aujourd'hui, le document portant rapport sur le Maroc pour l'année 2013 est approuvé pour publication. Le document qui sera dévoilé fin février comportera une série de thèmes en relation avec les droits de l'Homme. Il s'agit de l'évaluation de la liberté d'expression au Maroc, la liberté d'association, la liberté de réunion, le droit du travail, le comportement de la police... Cependant, le rapport sur le Maroc pour l'année 2013 va se focaliser plus particulièrement sur la politique marocaine en matière d'immigration ainsi que sur l'amendement de l'article 475 du Code pénal, une disposition pénale qui permettait aux agresseurs sexuels d'épouser leurs victimes afin d'échapper à la prison. Pour élaborer son rapport sur le Maroc, le Département d'État s'est basé sur plusieurs sources d'informations. Il s'agit plus particulièrement des informations rapportées par les services consulaires des USA au Maroc. Les employés de l'ambassade et du consulat établissent des comptes rendus et des analyses et fournissent des documents qu'ils mettent à la disposition des rédacteurs du rapport. D'ailleurs, la première ébauche du rapport relatif au Maroc est élaborée par ces mêmes services avant sa remise aux responsables du Département d'État sur les droits de l'Homme. À cette fin, le service politique et d'information de l'ambassade a eu de nombreuses réunions avec les départements ministériels marocains, des partis politiques, des ONG, des défenseurs de droit de l'Homme…

Il est à souligner que le document élaboré se réfère, en outre, au contenu des rapports effectués par différentes institutions étatiques marocaines et de la société civile. Selon nos sources, le bureau des droits de l'Homme pour la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord du Département d'État américain cite dans ce sens des rapports réalisés par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et un autre réalisé par l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH) ainsi que des documents élaborés par des experts en matière de travail, des syndicats, des ONG de défense des droits des femmes, etc. Le souci du département américain, selon une responsable au Département d'État sur les droits de l'Homme, est d'assurer un équilibre entre les données fournies par les institutions officielles au Maroc et celles mises en avant par les ONG. ■

Brahim Mokhliss

Le rapport américain se base en partie sur les documents du CNDH.

L'utilité du rapport

La question qui se pose est de savoir qu'elle est l'utilité du rapport annuel du Département d'État sur les droits de l'Homme, réalisé par les Américains et qui mobilise des centaines d'employés ? En fait, les rapports annuels par pays du Département d'État américain sur les droits de l'Homme enquêtent sur les pratiques en matière de droits de l'Homme dans le monde (en dehors des États-Unis). Leur objectif est de permettre aux USA de décider de ses relations avec l'ensemble des pays, notamment pour accorder leur assistance aux gouvernements et sceller des partenariats. Ce n'est donc pas un document à valeur juridique pour les pays concernés.